

## تعقيب على محاضرة البطالة ومكافحتها في الخطة الخمسية العاشرة

### مشكلة البطالة وآفاقها

د. رزق الله هيلان

يبدو أن البطالة تتجه إلى التزايد في بلدنا، وربما بلغت حداً خطيراً إلى درجة أن الكثير من الآباء والأمهات يبذلون الغالي والرخيص للحصول على عمل لأبنائهم وبناتهم بعد تخرجهم من المدرسة الثانوية أو من المعاهد المتوسطة أو من الجامعة، ليضمنوا لهم الحد الأدنى من الدخل ويخلصوهم من آفة الآفات، آفة البطالة والتعطل - وهاتان اللفظتان اللتان تبتاهما العلم الاقتصادي العربي مصيباً بذلك الهدف أي المفهوم العلمي الصحيح للظاهرة المقصودة أي الحرمان من حق وواجب المشاركة في العمل الاجتماعي، تدلان على ظاهرة اجتماعية واحدة، تعينان في الجوهر العطل والباطل، أي الخلل والضياع والفساد والجذب، وليست تعنى فقط مجرد خسران الأجر النقدي وهو في زمن العولمة الراهن لا يكاد يسد الرمق. حتى أن بعضهم ذهب إلى درجة دفع رشوة باهظة، أي ارتكاب جريمة أخلاقية يعاقب عليها القانون، للحصول على عمل ثابت، أكان ذلك في الدولة، أو في القطاع الخاص، أو في دول الخليج العربية أو في الدول الغربية. بل لقد بلغني أن بعضهم باعوا أو رهنوا حتى بيوتهم الخاصة لتأمين المال اللازم لدفع الرشوة المفروضة عليهم من قبل السماسرة لتأمين عقد عمل في تلك البلدان، أو حتى خاطروا بالهروب إليها بصورة غير قانونية أو بحجة ملفقة تماماً، كاللجوء السياسي أو العرقي أو غيره. ويتجلى ذلك بوضوح في طوابير الرجال والنساء أمام أبواب بعض السفارات صباح كل يوم، ينتظرون دورهم للحصول على تأشيرة الدخول إلى البلد الحلم.

ليس من شك بأن البطالة المستفحلة تشكل خطراً سياسياً جسيماً يؤشر على خلل جوهري في النظام الاقتصادي السائد وبخاصة في مرحلته العولمية الراهنة التي تجتاح العالم منذ نحو ثلاثة عقود أي في ظل سيطرة الرأسمالية الليبرالية، - المتوحشة كما يصفها البعض عن حق فيما أرى، وبالتالي فهي تعبر عن عجز الدول والمجتمعات الوطنية كما وعجز المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي وغيرها وهي المعنية بالأمر على المستوى العالمي، عجزها الفاضح عن إيجاد الحلول الملائمة التي تستوجبها مسؤولياتها، ومما يعرضها بالتالي للإدانة والأزمة في كل مكان بما فيها الدول الغربية الغنية التي يصفونها

تجاوزاً بالديموقراطية. لذا نرى جميع الدول الثرية في الغرب وغيرها تضع معالجة هذه الآفة في مقدمة جدول أعمالها، نجحت في ذلك أو فشلت وكثيراً ما تقتل. لكن هذه الدول ذاتها لا يمكنها أن تلغي البطالة، فهي بحاجة إلى إبقاء نسبة بحدود 4-5% من قوة العمل عاطلة للضغط على الأجور، بينما تبلغ النسبة الحقيقية ما يقارب أو يتجاوز الـ 8-10% في معظم الأحيان.

أما في البلدان الفقيرة فالأمر يختلف لأن الأجور منخفضة أصلاً إلى أقل من الحد الأدنى الضروري لتجديد قوة العمل، وبالتالي فتسريع النمو يقتضي التشغيل الكامل لتطوير وتحديث الكثير من القطاعات المهمة أو ضعيفة النمو والتي يمكنها أن تساهم في زيادة معدل الدخل الوطني. وفي بلدنا بالذات، أولت هيئة تخطيط الدولة منذ بضع سنوات هذه المشكلة اهتماماً مشكوراً، وتجاوزت في معالجتها الطريقة التقليدية الروتينية حيث أنشأت هيئة خاصة لهذا الغرض هي الهيئة العامة لمكافحة البطالة. لكن هل نجحت هذه الهيئة بالمهمة الموكولة إليها أو هل يمكنها أن تنجح في السنوات القادمة؟؟ سؤال قد لا يختلف كثيراً عن سؤال: أيمن للمراء أن يقفز فوق ظله؟

لقد اطلعت سريعاً على الخطة الخمسية العاشرة باحثاً عن الموضوع في نصوصها التي تكرم الصديق والزميل د. نبيل مرزوق رئيسنا في هذه الجلسة، بتزويدي بها على قرص مدمج، لكنني، مع الأسف، لم أعتز فيها على فصل خاص يتناول مسألة البطالة وطرق مكافحتها. كل ما وقعت عيني عليه هو الفصل 10 الخاص بالسكان الذي تكاد لا تتجاوز عدد صفحاته عدد أصابع اليدين، وفيه جدولاً عن تطور القوى العاملة والبطالة وفق ثلاث سيناريوهات. ولا يوجد فيه أي ذكر أو حتى تلميح على مسألة الهجرة الخارجية لقوة العمل، وكأن القضية لا علاقة لها بالموضوع. لكن مهما يكن من أمر، فإذا لم يكن ثمة فصل خاص بالبطالة وطرق مكافحتها فهذا يعني أن الخطة تنظر إلى المشكلة من حيث معدل تزايد السكان والرغبة في تخفيضه كمعالجة للمشكلة. إذا كان الأمر كذلك، وأرجو ألا يكون، فلا بد من القول صراحة أن الخطة تقع في خطأ جسيم، لأن البطالة مشكلة معقدة وترتبط بكل حقول النظام الاقتصادي - الاجتماعي والسياسي وليس بتزايد السكان فقط. أذكر جيداً عندما كنت يافعاً في أعقاب انتزاع سورية استقلالها السياسي، كان عدد سكان سورية نحو ثلاثة ملايين نسمة ونييف، أما عدد حملة الشهادة الثانوية فلم يكن يتجاوز بضع مئات وعدد حملة الإجازة الجامعية لا يتجاوز العشرات، وبالرغم من ذلك كانت هنالك بطالة وبخاصة بطالة متعلمين حتى أنه كان يقال أن بعض حملة هذه الشهادات يهاجرون إلى الخارج أو يلصقون شهاداتهم على جدران "صندوق البويا" أو ما شابه ذلك لأنهم لا يجدون العمل المناسب. أما اليوم وقد بلغ عدد السكان نحو عشرين مليوناً، وعدد حملة الشهادات المذكورة يتجاوز بضع مئات الألوف

فإن المشكلة تكاد تطرح بالمستوى ذاته وبالرغم من كل الجهود التي بذلتها الدولة للقضاء على البطالة أو خفض حدتها !! هذه حجة صريحة ضد رأي المالتوسيين الجدد من أتباع الرأسمالية المتطرفة، وهم على الأرجح غالبية اقتصاديي الغرب الرسميين الزراعيين بأن التزايد السكاني في البلدان الفقيرة هو سبب البطالة وسبب التخلف في آن. والتناقض الغريب الذي يسود في الدول الغربية، هو أن هذه الدول دون استثناء يكاد يكون عدد سكانها ثابتاً وبالرغم من ذلك تشكو باستمرار من البطالة التي تقض مضجع أسياد النظام. بل وتلجأ إلى استيراد السكان من البلدان الفقيرة لتغطي بعض الخلل في تركيبها الديموغرافي والاجتماعي.

### مفهوم العمل والبطالة

نظراً إلى أن المفاهيم هي اللغة الدقيقة للعلوم والتي تعبر عن جوهر ومعنى الظواهرات ، لذا أود أن أركز قليلاً على مفهوم البطالة والمفهوم المقابل له، مفهوم العمل، وهما مفهومان أساسيان ومفتاحيان في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأن المحاضرة والخطة تبنتا ضمناً وجهة نظر تقليدية في الموضوع . ولا أقصد بذلك تعريف أو تحديد معنى الكلمتين في الحسابات الإحصائية، فهذا أمر شبه متفق عليه ولا يثير سوى بعض الخلاف الحسابي، وإنما أقصد المفهوم العلمي الفلسفي الاجتماعي والأخلاقي الذي يعني الكثير بالنسبة للإنسان وللمجتمع ككل.

البطالة هي نقيض الاقتصاد، وهذا من وجهتي النظر العملية والنظرية. ذلك لأن علم الاقتصاد يناقض أي تبذير أو هدر لأي عنصر مفيد للإنتاج والمجتمع البشري، ولأن البطالة تشكل هدراً صريحاً لقوة العمل التي تخلق كل الثروات المادية والثقافية، فإنها بالتالي تناقض علم الاقتصاد ذاته. وإذا كان هذا صحيحاً بصورة عامة، فإنه يكتسب في عملية التنمية أهمية خاصة نظراً لحاجتها الماسة إلى تسريع وتأثير النمو ومكافحة الفقر والمرض والحرمان، وبالتالي فهي بحاجة ماسة إلى تشغيل كل قدراتها الاقتصادية وإلغاء كل عوامل الهدر والتبذير. أما من الناحية النفسية والأخلاقية فالبطالة أقرب إلى أن تكون جريمة بحق الإنسان والحرية. إذ ينجم عنها أمراض وانحرافات نفسية وأخلاقية بالغة الضرر بالإنسان والمجتمع وبالتالي بالتنمية الاقتصادية ذاتها. "رأس البطل مسكن الشيطان"، يقول مثلنا الشعبي.

أيها الأثينيون، عليكم أن تختاروا : البطالة أو الحرية، بهذا القول كان يخاطب شعبه بريكلس السياسي الأعظم للديموقراطية الأثينية، وكذلك توقيديد، المؤرخ الأكبر في العهد القديم، حيث يقول: علينا أن نختار إما الراحة أو الحرية. ويعلق الفيلسوف الفرنسي، اليوناني الأصل، كاستور يادس صاحب أحد أهم كتب الفلسفة في القرن العشرين الذي ترجمه الدكتور ماهر الشريف إلى العربية بكفاءة نادرة ونشرته دار المدى في عام 2003 بعنوان: تأسيس

**المجتمع تخلياً،** وعنه نقلت القولين السابقين، يعلق بقوله: تعتقدون أنكم تتمتعون بالحرية وأنتم جالسين أمام التلفاز تنتقلون بين محطة وأخرى. هذه حرية كاذبة. الحرية هي النشاط، هي نشاط يحدد نفسه بنفسه في آن، أي أنها تعلم بأنها قادرة أن تفعل أي شيء، لكنها يجب عليها أن لا تفعل كل شيء. هذه هي المسألة الكبرى التي تطرحها الديمقراطية والفرديانية. معنى هذا بصريح العبارة أن العمل هو الذي يضمن حرية الإنسان، وعكسه البطالة التي هي نافية للحرية، نافية للحرية والكرامة بالرغم من كونها تفسح المجال الزمني واسعاً لممارسة الحرية. وإذا سرنا خطوات أخرى في هذا الاتجاه سنصل إلى البطالة المطلقة، التي ستكون الشر المطلق، الفناء.

اسألوا العاطلين عن العمل ما أثر البطالة على نفوسهم، على أحاسيسهم، على أخلاقهم. اسألوا علماء المجتمع وعلماء النفس. استطلاعات الرأي تعطينا الخبر اليقين.

في تحقيق نشرته "تشرين" (عدد 2000/8/22، ص4)، نجد عدداً من الشهادات التي أدلى بها عاطلون عن العمل تبين لنا المعاناة النفسية والاجتماعية الأليمة التي يكابدونها. يقول طبيب شاب وقد أنهى اختصاصه، ولم يجد عملاً بعد: "إحساس يسيطر علي وكأنني لا كيان لي..". وتقول فتاة (دبلوم تربية): "أشعر بالدونية وبالعجز وكأنني مهمشة لا قيمة لي.. شعور بالحزن على نفسي وعلى زميلاتي..". هذه نماذج عادية. أما التعبير الأكثر دقة وشمولاً فقد جاء على لسان شاب خريج لغة عربية (حسين م.): "ما أراه عند الشباب حالة كالسرطان تأكل الجسد والفكر معاً دون رحمة.. البطالة تأخذ منا إنسانيتنا لأن العمل يشكل عندنا الحياة، الكرامة، الإنسان..". ما أبلغه وأفساه من تعبير. مثل هذه الشهادات الحية اقتصرنا هنا على خريجين في سن الشباب وغير متزوجين، على الأرجح، ولا ترهقهم القضية المادية مباشرة، فكم ستكون أكثر إيلاماً لو تضمنت العينة أشخاصاً معيّلين لزوجات وأطفال يقهرهم الجوع والمرض والاحتفاظ في أكواخ تفنقر إلى الحد الأدنى من الخدمات، ولا يملكون من المال ما يكفي لشراء خبزهم اليومي؟

**"أمراض نفسية وانحراف وتطرف... أخطار البطالة تحدى بالخريجين اللبنانيين"**، عنوان

في صحيفة الحياة اللندنية (بتاريخ 31-10-05)، نقطتف منه هذه الشهادات:  
"يتحدث فراس عن حال القلق المرضي الذي بات يعانيه: «كنت مملوءاً بالحماسة عندما تخرجت... لكنني لا اجد عملاً... شهور عدة مضت وأنا قلق. لم اعد أنام. لم أعد أقوى على الخروج من المنزل... نصحني المعالج النفسي بتغيير الأجواء وممارسة تمارين ذهنية معينة لتجاوز حالتني... لكن ذلك كله لم ينجح. انا الآن اتناول العقاقير المهدئة للأعصاب لكنني لم اجد عملاً بعد!»

«تركنتي خطيبتني لأنني عاطل عن العمل!» يعترف زهير بمرارة. انتظرتني سنوات حتى مات الحب ويبس الأمل! اشعر بأن الحياة سوداء ولا أفق لها. ما أحتاجه هو ان انام وأنام وأنام!«.

ويتحدث الصيدلي ماجد عن ارتفاع هائل في الطلب على ادوية الأعصاب والمهدئات ومضادات الإحباط. ويقول المعالج النفسي سهيل «ان البطالة تفقد الإنسان احدى اهم المقومات المساعدة على تكوين الشخصية الاجتماعية وبالتالي تضعف دوره وتشوه نظرتة الى نفسه فيشعر انه قد فقد الكثير من اهميته لأنه من دون عمل، من دون دخل مادي يساعده على بلورة مشاريع مستقبلية وتحقيق آمال شخصية وبالتالي التمتع بالحياة والتفاعل مع المجتمع». وتنتهي كاتبة التحقيق إلى هذه النتيجة العامة: "الشواهد كثيرة على المصير القاتم الذي تقود إليه البطالة...".

إذا كان العمل والنجاح المهني يشكلان درع الوقاية النفسية للفرد والسلم الذي يرتقيه لبلورة شخصيته عاطفياً واجتماعياً واقتصادياً فإن البطالة هي الهاوية التي تقوده باتجاه اليأس والعوز والرذيلة والتطرف.

تبين لنا هذه الشهادات الحية، وهي نقطة في بحر، أن البطالة ليست مجرد أرقام سالبة في الاقتصاد، يمكن قبولها والتعايش معها براحة ضمير، وإنما هي آفة قبيحة تصيب المجتمعات والأفراد وتدمر الروح والأخلاق وسلامة الجماعة البشرية. قل لي ماذا تعمل، أقل لك من أنت".

وإذا ما حسبنا التكلفة الاجتماعية والاقتصادية للبطالة الملقاة على كاهل المجتمع والدولة والتي يتحملونها ظلاماً وقسراً، فإن حجم الخسائر المباشرة وغير المباشرة يكون بكل تأكيد هائلاً مما يشكل أحد أهم أسباب التخلف وفي الآن ذاته أحد أهم نتائج الوخيمة

عكس البطالة هو العمل، وهو حق وواجب مقدسين في جميع الحضارات وبخاصة في الحضارة الحديثة. إنه الجهد والجهاد، العمل المنتج الذي يولد الثروة ويدور حوله الاقتصاد والمجتمع بصفتها علماً ونشاطاً. بل أكثر من ذلك، هو الجهد الخلاق الذي ينمي العلوم والمعارف والفنون كلها وينمي بالتالي الدماغ والعقل والمهارات الجسدية، وبكلمة موجزة العمل الذي يخلق الإنسان العاقل نفسه ويخلق الحضارة الإنسانية والتقدم التاريخي. وعليه فإن تشغيل القوى البشرية الكامل، وبخاصة قوى الإبداع والمهارة الكامنة فيها، يشكل بحد ذاته القوة العظيمة والأساسية إن لم نقل الوحيدة لدفع عملية التنمية والتقدم بخطى سريعة ضرورية لردم هوة التخلف التاريخي.

إذا كان الأمر كذلك، فالسؤال الحرج يطرح نفسه: كيف يتحمل الاقتصاد الرأسمالي وجود بطالة واسعة، كيف يرضى بها ويؤدجها؟ كيف يهدر هذه الثروة البشرية الهائلة، في حين مبرر وجوده كله هو المزيد من الإنتاج دائماً والمزيد من الأرباح؟

هنا يكمن سر الرأسمالية، جوهرها التناقضي اللإنساني. التناقض الجذري بين أهداف الشركات الخاصة من ناحية وأهداف المجتمع الكلي في التنمية وأهداف الإنسان في تحقيق مواهبه وإمكاناته الذاتية. فبينما الشركات هدفها الأوحدمبرر وجودها وتوسعها هو زيادة أرباحها، ولا تهمها مسألة البطالة بل إن هذه تفيدها من حيث تؤدي إلى خفض أجور العمل، فإن مصلحة المجتمع والإنسان تقتضي على نقيض ذلك القضاء على البطالة والفقروبناء مجتمع سليم ومواطنين صالحين وهذا بدوره يسرع عملية التنمية والتقدم ويجعلهما أكثر تناغماً وصحة. لكن بما أن النظام الرأسمالي تسود فيه مصلحة الشركات الخاصة وتسيطر على المجتمع والدولة معاً، فإن هذه الشركات ليس لها مصلحة ولا هي قادرة، فيما لو أرادت، على وضع حلول إيجابية لمشكلة البطالة. والواقع يؤكد لنا باستمرار أن البطالة المرتفعة تتوافق مع مصلحة هذه الشركات الخاصة الساعية دوماً وأبداً إلى خفض الأجور وتوسيع السوق وزيادة الربح. ويصح هذا بشكل خاص في ظل العولمة السائدة اليوم حيث نلاحظ ثمة ميل لا يقوم لدى الشركات لتسريح العاملين لديها لأجل تحسين وضعها الاقتصادي ورفع أسعار أسهمها في البورصة وهو أمر معروف لا تخفيه وسائل الإعلام والدراسات العلمية ولا يحتاج إلى شرح أو تفسير.

أما الدولة فليست من مصلحتها زيادة البطالة لأنها تخلق لها مشكلة اجتماعية وسياسية خطيرة، لذا فهي تحاول التخفيف منها ما أمكن عن طريق بعض السياسات الضريبية والاجتماعية لتشجيع الاستهلاك البذخي وزيادة الاستثمار المحلي والأجنبي. لكن السياسة الأهم في هذا المجال هي سياسة القوة والغطرسة والتدخل في البلدان الأجنبية، مما يؤدي بالضرورة إلى زيادة النفقات العسكرية لتمويل الحروب وإثارة الفتن والعنف في البلدان المستضعفة ( ما يسمى بالكينزية العسكرية)، كما نشاهد صورته القبيحة في العديد من بلداننا العربية. وكما شاهدناه سابقاً ونشاهده اليوم أيضاً بشكل ما في كل مكان من العالم، وبخاصة في الكثير من بلدان أميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا.

وفي المحصلة العامة، فإن البطالة تشكل معضلة تناقضية في النظام الرأسمالي، معضلة لا حل لها لأنها نابعة من طبيعة النظام ذاته. لذا فهي ترافق الرأسمالية كظلها منذ أيامها الأولى، تزداد في زمن الأزمات وتنخفض في فترات النمو لكنها لا تزول أبداً بالرغم من تدخل الحكومات لتجنبها.

السؤال الثاني الذي يهمننا مباشرة ويطرح نفسه علينا هنا هو ما حقيقة مشكلة البطالة وما الحلول الممكنة أو المطرحة عندنا في إطار ما يسمى بـ " اقتصاد السوق الاجتماعي ".  
أيحسب هذا النظام الاقتصادي البطالة مشكلة تنموية أساسية إن لم نقل مصيرية، كما هي بالفعل، ويعالجها على هذا الأساس، أم يحسبها مجرد مشكلة طارئة أو أنها ستجد حلها سريعاً بمزيد من الاستثمارات ونشر وسائل منع الحمل للحد من معدلات التزايد السكاني، أو يغمض عينيه ويطمر راسه في الرمل ريثما يمر الخطر ولن يمر.

هذا السؤال كان يفترض أن تجيب عليه المحاضرة الموزعة عليكم والتي استمتمت إلى عرض مسهب لها. فهل نجحت في ذلك؟ هل أرضتكم؟ هل أقنعتكم؟ هل أثارت تفكيركم وتساؤلاتكم؟ هذا ما ستبينه النقاشات، فأترك لكم الكلام. لكني قبل ذلك أسارع بالقول صراحة لا أخفيكم أن قراءتي السريعة للمحاضرة لم تثر عندي أسئلة انتقادية هامة. لذا اكتفيت بصياغة بعض الأفكار التي قد تشكل نوعاً من محاضرة مساعدة ليست دون فائدة. وأسمحوا لي أيضاً بإضافة بعض الأسئلة العامة.

الأسئلة الجوهرية التي تطرحها مشكلة البطالة هي التالية، كما أراها على الأقل:

ما هي الأسباب الرئيسة للبطالة وتغير حركتها؟ أهو تزايد السكان، كما يزعم بعضهم وبخاصة المالتوسيون منهم؟ أهو التقدم العلمي التكنولوجي؟ أهو الفقر والتخلف وضالة الادخار؟ أهو غياب أو ضعف الصناعة؟ أهو انخفاض القدرة التنافسية في التجارة الخارجية؟ أهو التوزيع الجائر للدخل والثروة؟ أهو الهجرة الواسعة من الأرياف إلى المدينة بسبب الجفاف والقحط أو بسبب الحضارة؟ أم لكل هذه الأسباب مجتمعة وربما لغيرها أيضاً؟ كل من هذه الأسباب له نصيبه في المسؤولية وكل منها يحتاج إلى معالجة خاصة به، لكن بالتوافق والترابط مع الأسباب الأخرى وكل ذلك في الإطار الكلي، الوطني ثم العالمي.

هل ثمة حل ممكن للبطالة في النظام الليبرالي العولمي الراهن، أو في نظام اقتصادي آخر مشابه له، وأقصد بذلك حلاً اقتصادياً حقيقياً بمعنى أنه يساعد التنمية ويزيدها قوة؟ هل اقتصاد السوق الاجتماعي يمكنه أن يخفف بعض الشيء من البطالة؟ هل ثمة نظام اقتصادي-اجتماعي بديل أكثر كفاءة يمكننا البحث عنه؟ أم أن لا أمل ينتظر من أي بديل آخر وبالتالي فمن العبث محاولة البحث عن هكذا بديل ولا بد من قبول الواقع الراهن، الواقع الرأسمالي المنتصر نهائياً، كما تزعم أطروحات نهاية التاريخ؟

ليست وظيفة المحاضرة هي تقديم الحلول على طبق من فضة لا وجود له سوى في الخيال الجامح على ظهر الواقع. إنما وظيفتها هي أن تثير تساؤلاتكم وتساعدكم على توليد أفكاركم. فإن فعلت تكون قد نجحت أيما نجاح.

دمشق 14-02-2006

